

واقع تمكين الشباب في سياسات التنمية العربية وتحدياتها

د. مصباح الشيباني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس . تونس

المقدمة

دخل العالم عقد التسعينيات من القرن الماضي بمعالجة أكثر شمولاً للبعد البشري في التنمية، وهو ما يطلق عليه "رأس المال البشري"، وتزايد الاهتمام بهذا البعد ليس باعتباره أداة أساسية للتنمية فقط، بل باعتباره الغاية والهدف النهائي لها. وقد مكّنت تقارير التنمية البشرية خلال السنين الماضية الدول والمنظمات في المنطقة العربية من رصد مقتضيات التنمية البشرية، ومن توسيع التخوم الفكرية لها، حيث قامت هذه التقارير بدور مُحفّز لا غنى عنه في المساعدة على تأطير البحوث وتطوير الندوات العربية والدولية كردود ملموسة على فشل سياسات التنمية المتبعة في الوطن العربي.

لهذا، رأينا أن هناك حاجة إلى قراءة هذه التقارير "كمدخل" منهجي وتطبيق عملي لرصد واقع "تمكين" الشباب العربي ضمن ما يسمى بـ "استراتيجيات" التنمية العربية سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطري، على الرغم من أن الانصهار الكامل بينهما غائب، والتنسيق بين ما هو نظري وما هو عملي أمر نادر في هذه السياسات، ولكنه مع ذلك أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.⁽¹⁾

إنّ المقاربة السوسولوجية لتمكين الشباب هي عبارة عن "نموذج إرشادي" (un paradigme) لا تنظر إلى الشباب على أنهم ذوات ضعيفة أو أنهم أفراد لا يستطيعون أن يشاركوا في عملية وضع المخططات التنموية، بل تنطلق من مسلمة وهي أن هذه

Wallenstein Nina, Empowerment and Health, The Theory and Practice of Community, (1) Community Development Journal, Oxford University Press, 1993, p.73.

الفئة الاجتماعية باعتبارها رأس مال بشري مهم في التنمية إذا تم تدريبها وتهيئتها وتحفيزها على الانخراط والمشاركة في إعداد السياسات التنموية وتنفيذها.⁽²⁾ لذلك، تتوقف عملية التمكين للشباب العربي على طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتميز به المجتمع، وعلى مدى وجود مؤسسات سياسية ومدنية مثل الأحزاب والجمعيات ومؤسسات الإعلام التي تتولى تأطيرهم وتدريبهم على الانخراط في الاهتمام بالشأن العام للمجتمع.

ماذا نعرف عن الشباب ؟ وإلى أي مدى يمثل الشباب جزءاً من المشكلة وكيف نحولهم إلى جزء من الحل ؟ وما هو موقعهم في الحقل السياسي والثقافي والتربوي ؟ وما هو حجم عضوية الشباب العربي في مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات) التي تمكنهم من التعبير عن مشاغلهم؟

أولاً- خصائص البيئة التمكينية للشباب العربي في التنمية

يستخدم تقرير التنمية البشرية مفهومين هما: الاستبعاد والإدماج كإطار لفهم البيئة التي يعيش فيها الشباب. ويشمل الاستبعاد الاجتماعي طرفين: الطرف الذي يقوم بالاستبعاد، والطرف المُستبعد. ويمكن قياس هذا الاستبعاد بظواهر اجتماعية مثل البطالة وجرائم الشباب المختلفة وتعاطي المخدرات ... إلخ. أي أنه من خلال الاستبعاد لهؤلاء الشباب وعدم مشاركتهم في مشاريع التنمية يتحولون إلى عوائق أمام التنمية.

ورد في تقرير التنمية لعام 2004 أن الشباب العربي يعيش في تنظيم مجتمعي يحمل بذور "وأد الحرية". إذ يمكن تشبيهه هيكل التنظيم المجتمعي في البلدان العربية على شدة تنوعه وتعقد تركيبه بسلسلة متشابكة الحلقات تبدأ من التنشئة في نطاق الأسرة مروراً بمعاهد التعليم وعالم العمل والتشكيلة المجتمعية، وانتهاء بالسياسة في الداخل والخارج

Marie Overbuy, Well participation, Encyclopedia of social Work, 1995, p. 488.

(2)

حيث تقتص كل حلقة من الفرد قسطاً من الحرية وتسلمه مسلوباً ذلك القسط من الحرية إلى الحلقة التالية، ويشكل تكامل الحلقات هذه نظاماً قسرياً عالي الكفاءة.⁽³⁾

كما حدّد "تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية لعام 2011" ثلاث دوائر من الحرمان في المنطقة العربية.⁽⁴⁾ حيث تمثل هذه الدوائر "الحلقة المفرغة"، وهي:

1- دائرة الحرمان والتهميش الاجتماعي بكل ما فيه من تراجع لكم ونوع رأس المال الاجتماعي من صحة وتعليم ونظم الحماية الاجتماعية.

2- دائرة التهميش الاقتصادي المعبر عنه في تراجع فرص العمل المنظمة والمحمية، وتراجع مستوى الدخل والأمن الغذائي نتيجة هيمنة الاحتكار، وكذلك نتيجة تآكل فرص العمل في القطاع العام والخاص المنظم، وتزاحم الشباب الريفي على فرص العمل الموسمية والمؤقتة في قطاع البناء والخدمات وعجز السياسات الكلية عن مجاراة التغيرات التي وقعت لدى الشباب العربي.

3- دائرة التهميش السياسي والحكم بكل أبعادها وخصوصاً في ما يتعلق بحوكمة التنمية، فالمؤسسات السياسية شديدة المركزية لا تعتمد في تنظيمها أو تسييرها الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وهذا البناء المؤسسي الهش يساهم في تعميق دائرتي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

كما بين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 أن النهج المعتمد كان دائماً يقضي بالتركيز على أمن الدولة أكثر منه على أمن الناس. ويرى هذا التقرير أن العقبات التي تعترض سبيل التنمية العربية تكمن في هشاشة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي افتقارها إلى سياسات تنموية تتمحور حول الناس، وفي ضعفها حيال التدخل الخارجي. فعندما تلكأت الحكومات العربية في تطوير عقد اجتماعي جديد قائم على تمكين الشباب ومشاركتهم في الشأن العام، وعلى أثر سياسة التهميش والحرمان في الدوائر الثلاث، قام الشباب العربي بفرض هذا التغيير على اختلاف طرقه السلمية والعنيفة.

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.

(4) صحيفة وقائع من السنة الدولية للشباب 2010/2011.

ثانياً- واقع تمكين الشباب حسب تقارير التنمية الإنسانية العربية

لقد أصبحت تقارير التنمية الإنسانية العربية مخططاً استراتيجياً يضع برنامج الأمم المتحدة على أساسه برنامجه في الدول العربية، وتسترشد به مشاريع التنمية النابعة من أولويات المنطقة وقدراتها وأهدافها. وتشكل هذه التقارير منظومة معرفية مهمة لواقع الأقطار العربية في القضايا التي تطرقت إليها، فهي تؤشر إلى مكامن الخلل الذي انتاب سياسات البلدان العربية حتى بلغت موجة الانتفاضات الشعبية، ووقعت بين نيران كثيرة، بعضها حارق داخلي، والآخر مبيد خارجي.

وتشارك تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ صدور أول تقرير عربي عام 2002 مؤسسات وخبراء ومواطنين في مختلف الأقطار العربية في البحث والتحليل والمناقشة بشأن العوامل التي تحدّد الخيارات التنموية العربية والمساحة المتاحة للإنسان العربي في المنطقة. وتحدّد هذه التقارير أيضاً الفئات المحرومة والمهمشة داخل المنطقة العربية، وتستهدف أساساً صانعي القرار وواضعي السياسات وقادة الرأي والمجتمع المدني المعنيين بالبحث في سبل تغيير واقع الأمة نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

جدول 1: حول موضوعات تقارير التنمية الإنسانية العربية بين عامي 2002 و 2014.

السنة	الموضوع
2002	خلق فرص للأجيال القادمة
2003	نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية
2004	نحو الحرية في الوطن العربي
2005	نحو نهوض المرأة في الوطن العربي
2009	تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية
2011	نحو دولة تنموية في المنطقة العربية
2012	الشعب يريد...التمكين
2014	النزاع والبطالة وعدم المساواة عوائق أمام التنمية البشرية في الوطن العربي

لقد أصبحت وضعية الشباب في السياق الإنمائي العربي تتزايد تعقيداً وتأزماً. ووضعية شباب القرن الواحد والعشرين تختلف بشكل كبير عن وضعية شباب القرن الماضي، حيث يواجه 87% منهم تحديات ناشئة عن الوصول المحدود للموارد المادية والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والتشغيل، إضافة إلى وصولهم المحدود إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما ظاهرة الانكفاء عن الساحة العامة وتقلصها من قبل الشباب، والعزوف عن النشاط السياسي والرغبة إلى الهجرة لدى هؤلاء إلا تعبيراً عن هذا الانكفاء وعن الشعور بالتهميش والعجز عن التأثير في الحياة العامة، وعن غياب بيئة تمكينية تساعدهم على الاندماج في صيرورة التنمية.

إنّ تحقيق المشاركة الفاعلة للشباب يتوقف بالأساس على العلاقة التكاملية بين مختلف العناصر الفردية والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ووجود مؤسسات حاضنة لقيم التمكين. لكن الواقع العربي بموقعه وسياقاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية مركّب بطريقة لا تسمح للشباب أن يكونوا مؤهلين لمستويات التغيير ولممارسة المواطنة النشطة. كما تعاني المنطقة العربية من غياب البيئة المحفزة للعلم والبحث العلمي والبيئات التمكينية في التنمية بشكل عام. لقد كان الشباب صفوة التحديث والتقدم التي اعتمدها مجتمعاتنا في البناء، ومن الشباب تشكلت حركات التحرر العربي الوطنية والقومية، ولكن بعد الاستقلال بدأ وضع الشباب في حالة أزمة واغتراب (aliénation) والإنسان المغترب هو الإنسان الذي لا يحس بفاعليته ولا بأهميته ولا وزنه في المجتمع.

1- الشباب العربي ومشكلة توطين المعرفة: (5)

أكد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية على أن تعليم الشباب وتوظيفه، يعتبر مدخلاً أساسياً من مداخل تمكين الشباب، حيث إن ارتفاع نسبة الشباب العربي إلى أكثر من نصف عدد السكان الإجمالي، ويترتب على ذلك بأن تكون هذه النسبة والكتلة الشبابية

(5) تقرير المعرفة العربي للعام 2014: "الشباب وتوطين المعرفة" التقرير الثالث، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

العربية لسنوات قادمة أو ربما لعقود قادمة ضاغظاً يستنزف الموارد في المنطقة العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات.

فالتنمية الإنسانية هي تنمية الإنسان، ومن أجل الإنسان ومن قبل الإنسان. وإذا كان يتعين أن يكون هذا الإنسان هو محور التنمية، فلا بد أن تكون مشاركته فيها أساسية، وتأخذ هذه المشاركة أشكالاً كثيرة: سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية. لقد خلصت دراسة شملت 192 بلداً إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو؛ وفي المقابل، يساهم رأس المال المادي (الآلات والمباني والبنى الأساسية) بنسبة 16% من النمو. لذلك قد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها.

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 إلى أن الاستثمار في الموارد المادية للتعليم ينبغي أن يكمله اهتمام أشد بالتنوع، وذلك عبر التأكيد على معايير المستوى، وتحسين المناهج التعليمية وطرق تقييمها، والتدريب الأفضل، وحسن إدارة المعلمين وحفزهم على العمل. واتفق تقريراً التنمية الإنسانية العربية للعامين 2002 و2003 على وجود قصور في عملية تمكين الأجيال من اكتساب المعرفة بمفهومها الواسع، وعلى ركود في كثير من مجالات إنتاج المعرفة، وبخاصة في نشاط البحث العلمي.

في الغالب يتم تقييم حالة التعليم باستعمال مؤشرات كمية من قبيل معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، والإنفاق لكل فرد، وأن البلدان العربية قد حققت إنجازات ملموسة في هذا الجانب، إلا أنه لا يوجد اتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل والتنمية.

فالمشكل الرئيسي الذي يتميز به التعليم في الوطن العربي هو تراجع مستوى الجودة. إذ وقفت عدة دراسات على مظاهر هذا التراجع من خلال ثلاث سمات رئيسية ميزت ناتج التعليم العربي وهي:

1. تدني التحصيل المعرفي.

2. ضعف القدرات التحليلية.

3. ضعف القدرات الابتكارية وأطرّاد التدهور فيها.

أما "التقرير الثالث حول المعرفة"⁽⁶⁾ في الوطن العربي، فقد استهل بالتأكيد على قضية دمج الشباب وتوطين المعرفة باعتبارها قضية حياة ومستقبل. يُذكر أن المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتطلع فيها شعوبها إلى تنمية شاملة ومستدامة، تُلمي ضرورتين أساسيتين؛ أولها ضرورة حث الخطى في إقامة مجتمع المعرفة، وثانيهما ضرورة الإدماج الفاعل للشباب في عمليات بناء التنمية في هذا المجتمع، مع توفير البيئات التمكينية لهذا الدمج على أسس من العدل الاجتماعي ودعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة.

لقد اعتمدت كل التقارير العربية على التحليل الكمي لأنظمتها التعليمية، وعلى الرغم مما حققته معظم المجتمعات العربية من تحسن ملحوظ في مجال محو الأمية، فقد ظلت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضة نسبيًا في عدد من الدول العربية بين الفقراء والمحرومين من النشء والشباب وبخاصة الإناث.

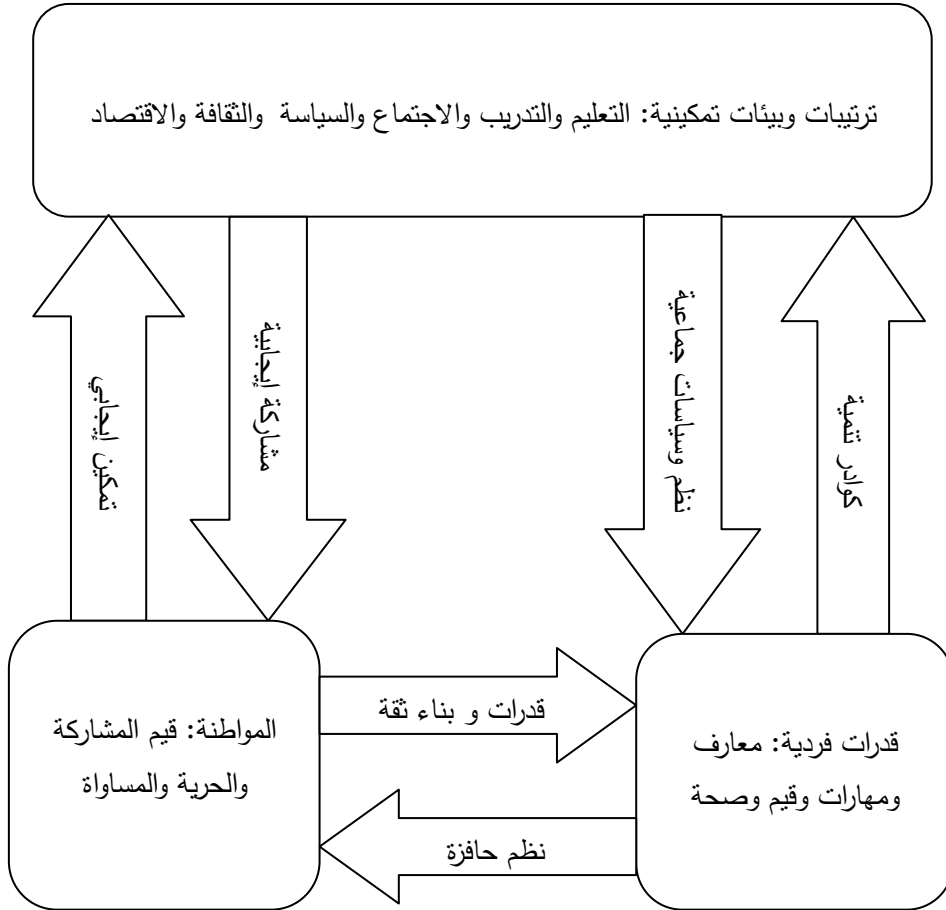
ومن أهم التوصيات التي خرج بها هذا التقرير:

- 1- ضرورة الإدماج الفاعل للشباب في عمليات بناء التنمية في هذا المجتمع، مع توفير البيئات التمكينية لهذا الدمج على أسس من العدل الاجتماعي ودعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة.
- 2- التعرف على وضعية الشباب العربي من حيث امتلاكه للمهارات والفعاليات المعرفية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تمكنه من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة.
- 3- التعرف على وضعية البيئات التمكينية ومدى قدرتها على توسيع فرص الشباب وبناء قدراته لتحقيق هذا الغرض.

(6) تقرير المعرفة العربي للعام 2014، مرجع سابق.

والخلاصة الرئيسية التي توصل إليها هذا التقرير هي أن الأنظمة التعليمية في المنطقة يجب أن تسلك مسارًا جديدًا للإصلاح، ولهذا المسار الجديد سمتان: الأولى هي اتباع نهج جديد إزاء إصلاح التعليم ينصب التركيز فيه على الحوافز والمساءلة العامة إلى جانب توفير مدخلات للأنظمة التعليمية، والثانية لا بد من سد الفجوة بين المعروض من الأفراد المتعلمين وبين الطلب الداخلي والخارجي على الأيدي العاملة. إذن، الإطار العام لإصلاح التعليم حسب هذا التقرير يقوم على ثلاثة أسس وهي: إدماج الهندسة واعتماد التحفيز والمساءلة العامة.

رسم بياني حول: ثلاثية العدالة الاجتماعية لتمكين الشباب



لقد أدت التحوّلات النوعية الشاملة للبيئة المجتمعية (الثقافة والاجتماع والاقتصاد) في علاقتها بالتكوين، إلى تفاقم ظاهرة بطالة الشّباب المؤهل والحامل للشهادات العلمية والتكوينية المتوسطة والعليا. وفي ظل هذا المناخ الموسوم بالتأزم والتوتر، بدأت تظهر موجات من النقد، بل والاتهامات الموجهة إلى النظام التربوي ومؤسساته المختلفة متهمه إياه بإنتاج الأزمة الآتفة، وبمنظور اختزالي ضيق قد يكون قاصراً أو مغرضاً وغير بريء في منطلقاته الفكرية والسياسية والأيدولوجية الظاهرة منها والمضمرة.

ولقد أدى تبني هذا التوجه نحو المَهْنَة إلى تحميل التعليم مسؤولية بطالة الشباب المتعلم مع إغفال ما للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التشغيلية العامة بدورها من تأثير فاعل في إنتاج وإعادة إنتاج وتأزيم هذه المعضلة التربوية والاجتماعية التي أمست من بين أبرز مظاهر الأزمة الخائقة في بلداننا. فتحوّلت منظومة "المهنة" في نظر البعض، إلى مجرد دعوى أيدولوجية مضللة عندما اعتبرت أنّ مهنة التعليم والتكوين هو الحل الأمثل لبطالة الشباب ولأزمة سوء التطابق أو عدم التكامل بين النظام التربوي والنظام الإنتاجي.

ويعالج تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الطريق غير السلوك⁽⁷⁾ إشكالية إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينطلق من أسئلة ثلاثة رئيسية وهي:

- 1- هل أنتجت الاستثمارات في التعليم النتائج المتوقعة وأعدت البلدان المعنية لتلبية الطلبات المتوقعة الجديدة على قوة عمل متعلمة تتمتع بمهارات مختلفة؟
- 2- ما هي أنواع الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي بحثها لمعالجة أي فجوات في الإنجاز والإعداد على نحو أفضل للمستقبل؟
- 3- بالنظر إلى جانب الطلب، هل تتيح أسواق العمل المحلية والدولية منافذ فعالة لباحثي المنافع التي تحققها قوة عمل أكثر تعليماً؟

(7) تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطريق غير السلوك، إصلاح التعليم، ملخص تنفيذي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، 2007.

لم يعد يشكك أحد أن الروابط بين الأنظمة التربوية والازدهار، في بعض دول شرق آسيا (سنغافورة وماليزيا) لم يكن مصادفة، ولكن تم وفق تخطيط استراتيجي، وفي ظل إرادة سياسية صلبة، وأنظمة إدارية واقتصادية حيوية كانت عوامل رئيسة في نجاح هذه الدول. فقد تمكنت سنغافورة خلال أربعين عاماً من القضاء على الفقر والبطالة والجريمة، وأصبحت في طليعة البلدان المتطورة، فصنفت بأنها بلد "مشحون بالإبداع".

2- الإدماج الاجتماعي للشباب والديمقراطية مدخلاً للتمكين:

تؤكد أغلب أدبيات التنمية الحديثة على أهمية تناول موضوع نقل المعرفة وتوطينها كمدخل للتنمية، مع التركيز على محورية العنصر البشري وبخاصة الشباب في هذه التلازمية، ومن ثم الحاجة الملحة لتسليط الضوء على قضية تمكين الشباب العربي وفحص البيئات التمكينية المتاحة لهم، بهدف مساعدة المسؤولين والمهتمين بالشأن التعليمي والشبابي على وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها. إضافة إلى تقديم نظرة إقليمية شاملة عن وضع الشباب العربي وقدراته وفاعليته المعرفية والثقافية والاقتصادية والمجتمعية والبيئات التمكينية المتاحة. تتميز هذه التقارير باعتماد المنهج الميداني بدراسات ومسوحات أنجزت في عدد من الدول العربية، لتتعامل وتدرس عن قرب ميداني واقع الشباب العربي وبخاصة ما يتعلق بمقدرته على التفاعل المنتج في عمليات التنمية والتصورات حول البيئة التمكينية والمحيطية بهم.

تعد مشاركة الشباب المدنية من أهم وسائل اندماجهم الاجتماعي وتنمية مهاراتهم المختلفة (الفردية والجماعية). وهذه المهارات التي يكتسبها الشباب تزيد من فرصهم بتحقيق قدراتهم الكاملة في المستقبل ومشاركتهم الفاعلة في صنع السياسات الاقتصادية والبرامج السياسية، حيث تحسن هذه المشاركة رأس مالهم البشري والاجتماعي، وتعزز دورهم في إرساء النظام الديمقراطي في الدولة.

لقد أصبحت تنمية الشباب والمشاركة المدنية ركيزتي مقاربات الإدماج الاجتماعي، حيث تتعزز تنمية الشباب من خلال تجربة المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة، أو المشاركة المدنية. وتحسن هذه الأخيرة رأس مال الأفراد البشري والاجتماعي. وتعزز مساءلة الحكومة، وتحسن المناخ العام للاستثمار واتخاذ القرارات الخاصة.

إن من أبرز نتائج تكلفة إقصاء الشباب وتهميشهم في السياسات التنموية الحالية: البطالة والتعطل والتسرب من التعليم وضعف جودة التعليم والإعداد المهني والهجرة والفقر وضعف المشاركة... لذلك، فإن معالجة قضية دمج الشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها يتطلب التصدي لثلاثة أبعاد وهي: تحدي الفجوة المعرفية، وتحدي الطفرة الشبابية وتحدي البيئات الحاضنة.

ويمكن أن نتحدث اليوم مثلما ذكر "عزت حجازي" (8) عن "اغتراب" الشباب العربي في ضوء حقيقة موضوعية بسيطة وهامة في الوقت نفسه: وهي أن شبكة العلاقات والتنظيمات الاجتماعية التي يرتبطون بها لا تقوم على أساس تقدير موضوعي سليم لظروفهم واهتماماتهم وإمكانياتهم، ولا يسير العمل فيها بحيث يحقق مصالحهم ويرضي طموحاتهم.

ويضيف الكاتب بالقول: "لا يقتصر الاغتراب على الأجهزة التي لا يلعب الشباب دورًا حاسمًا فيها، مثل أجهزة وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات الهامة وتنفيذها: وإنما يمتد ليضم الأجهزة التي تعتمد عليها جهودهم كالتنظيمات السياسية، بل وتلك التي تقوم في وثائق إنشائها من أجلهم مثل نظام التعليم ومنظمات الشباب وغيرها، ولا يخلو هذا الوضع من مرارة وقسوة، لأنه يحدث في الوقت الذي تزداد فيه أهمية الشباب وخطورة دورهم في الحياة.

لقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "تحسين المشاركة السياسية للشباب" (2012) إلى أنه "لا أحد يولد مواطنًا صالحًا، ولا أمة تولد ديمقراطية، وإنما المواطنة والديمقراطية هما عمليات متواصلة التطور على امتداد الحياة، ويجب احتضان الشباب

(8) عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، العدد السادس، الكويت، 1985، ص74.

منذ ولادتهم، فالمجتمع الذي يقطع نفسه عن الشباب يقطع نفسه عن ما يمده بالحياة، ويكون مكتوباً عليه أن ينزف حتى الموت.

كما أرجع تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 مشكلة قصور التنمية الإنسانية في البلاد العربية إلى غياب الحريات، بما فيها الحريات المجتمعية وغياب المساواة وحرية المرأة، وهي عوامل كلها تضعف الفعالية المعرفية للشباب، وهم رأس المال البشري الأساس، ومن ثم يعوق تحقيق التنمية للمساعدة على ضمان تمكين الشباب وأخذ مساهمتهم بعين الاعتبار. لقد اعترفت منظمة "اليونسكو" (UNESCO) بضرورة تيسير ودعم مشاركة الشباب في ما يتعلق بإدارة الحكم، ووضع البرامج والسياسات ورصدها. وبدأ الخطاب الرسمي العربي في السنوات الماضية يعترف بأهمية الإحاطة بالشباب ووضعهم في صميم جدول أعمال التنمية. والمثل يقول: "إذا كان من غير الممكن أن تحفز الناس لمدى طويل، فأفضل شيء يمكن أن تفعله هو أن تخلق بيئة مناسبة للتحفيز".

من أهم ما أكد عليه التقرير النهائي لمؤتمر تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير⁽⁹⁾، ورد بالفقرة "ج" التي جاءت تحت عنوان "الشباب"، إذ خلص هذا المؤتمر إلى أنه "من أجل الاستفادة من مزايا النافذة الديمغرافية المتمثلة في الزيادة الكبيرة في أعداد الشباب، يجب الالتزام بوضع السياسات والبرامج والتدريب الذي يضمن حقوقهم ومشاركاتهم وتعزيز رأس المال البشري لضمان تمكينهم بالقدرات اللازمة لتحفيز الإبداع الاجتماعي والاقتصادي لديهم، ومع إدراك أن المشاركة الأوسع للشباب في صنع القرار سوف تلبي تطلعاتهم وتعزز قدراتهم للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن رفاهية وراحة الأجيال القادمة، واعترافاً بأن مساهمة الشباب في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار السياسي والتنمية، يمكن تعزيزه من خلال تمثيلهم في الهياكل السياسية ومشاركاتهم الفعالة في إدارة الشأن العام؛ لذا ندعو إلى:

(9) المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، إعلان القاهرة: 24-26 يونيو/حزيران 2013، القاهرة، مصر.

- 1- تحسين جودة التعليم بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتوفير فرص الحصول عليه في المنطقة العربية.
 - 2- ضمان الحق في العمل اللائق للشباب، من خلال سياسات وبرامج فعالة توفر فرص عمل مستقرة وآمنة وغير تمييزية .. والالتزام بحقوق الشباب في العمل.
 - 3- تطوير قدرات الشباب على التفاعل وبناء العلاقات الاجتماعية الصحية التي تساعد على منع العزلة الاجتماعية وتعزيز الفهم الواعي للصحة الإيجابية والجنسية.
- وأهم ما ورد في هذا التقرير ما تضمنته الفقرة رقم 27، حيث أكدت على ضرورة "إشراك الشباب بفاعلية في جميع آليات السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية بما في ذلك التخطيط والتنفيذ ووضع القرار والرصد والتقييم.

3- الشباب العربي والبيئة التشغيلية: (10)

إن أهم نتائج هذه الدراسة الخاصة بظاهرة البطالة في صفوف الشباب هو دحض نتائج بعض الدراسات والأدبيات العربية حول أسباب البطالة والتي ترجعها إلى مخرجات النسق التعليمي. فقد بينت هذه الدراسة أن هذا نصف الحقيقة، وأن الاقتصار على هذا التفسير لن يفيد علمياً وعملياً في مواجهة قضية بطالة الشباب مواجهة معمقة، لأنه تفسير جزئي وأبتر من ناحية، فضلاً عن أن أية تعديلات في النسق التعليمي بحاجة إلى وقت ليس بالقليل من ناحية أخرى. وخلصت إلى أن بطالة الشباب العربي التي تصل في بعض الأقطار العربية إلى 26% (وهي الأعلى على مستوى العالم) سيجدها نتاجاً لعوامل مركبة ومتداخلة، هي:

أولاً: عدم قدرة الدولة الوطنية على التشغيل لانحسار أدوارها كرب عمل ومنتج لسياسات التكيف الرأسمالي.

(10) خالد الوحيشي، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية، القطاع الاجتماعي.

ثانياً: الحلول المطروحة لمواجهة بطالة الشباب، تبدو جزئية وأنية بالاعتماد على التشغيل الذاتي لأعداد محدودة من الشباب، في الوقت الذي يتزايد فيه الراغبون الجدد من الوصول إلى أسواق العمل.

أما تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي: الشباب .. المشاريع .. فرص العمل (11)، فقد أشار إلى أنه على الرغم من أن التصدي لمعضلة توفير فرص العمل تظل قضية عالمية وعابرة للأقاليم، إلا أن الوطن العربي يواجه اليوم تحديات خاصة تستلزم تفكيراً خلافاً وتتطلب مبادرات مبتكرة تلائم الواقع الجديد في المنطقة.

ويذكر الرئيس التنفيذي لمؤسسة "صلتك" (12) أنه على الرغم من الإقرار الواسع بأهمية "أجندة الشباب"، فإن التقدم المنهجي في مجابهة التحديات يكاد لا يذكر، حيث تكثر الأبحاث التي تشير إلى أن عجز المنطقة عن التعامل الفعال مع أجندة الشباب لا يعود إلى عوامل تتعلق بالضغوط الديمغرافية أو بنقص الاستثمار، أو حتى بالنمو الاقتصادي ذاته، بل إن جذور إقصاء الشباب اقتصادياً تمتد إلى واقع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدير التعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية وأسواق الإسكان، وإلى الحوافز التي تفرضها تلك المؤسسات على خيارات الشباب وسلوكياتهم وآبائهم ومعلميهم وأصحاب عملهم المختلفين.

ويشير هذا التقرير إلى أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأولى عالمياً في معدلات البطالة، والتي تشكل بالأساس ظاهرة شبابية، حيث تصل هذه النسبة إلى 25% في بعض الدول العربية. وتتبعه إحدى الأوراق البحثية في تقرير التنمية للعام 2013 والتي وردت تحت عنوان: "الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية" إلى نتائج ظاهرة البطالة بالمنطقة العربية بالقول إنه: "مع انحسار فرص العمل وأمل الرقي الاجتماعي في المستقبل قد لا يجد الشباب بدائل كثيرة عن الأنشطة الإجرامية أو

(11) المنتدى الإقليمي العالمي ومؤسسة "صلتك" وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي للعام 2012.
(12) طارق محمد، "ما بعد الربيع"، مقاربات ومنهجيات جديدة لتوظيف الشباب في العالم العربي، من المنتدى الإقليمي العالمي، مرجع سابق.

الانضمام إلى الصراعات المسلحة، والشباب العاطلون هم أكثر عرضة للصراعات والأنشطة غير المشروعة".

بينما يخلص التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 إلى أنه: "لا تزال المنطقة العربية متأخرة عن سائر المناطق في مؤشرات تحقيق توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وعلى وجه التحديد النساء والشباب".

أما في ما يتعلق بالشباب العربي فتظهر البيانات المتوفرة عن سوء العمل أن حصّتهم في سوء العمل تزيد في ظل الاتجاهات الديمغرافية السائدة. وهذا الواقع يمثل عائدًا ديمغرافيًا لأنه يؤدي إلى انخفاض نسبة الإعالة من السكان. ويتضح كذلك أن حصة الشباب من معدل البطالة في تزايد، وهذا يعني أن التحكم بالبطالة ومستوياتها الحالية من الارتفاع يتطلب مزيدًا من النمو. فالشباب العربي ليس أكثر عددًا فحسب (65%) من مجموع السكان، بل هم أكثر تعلمًا. فعلى مر العقود القليلة الماضية ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس في المنطقة العربية في صفوف البنين والبنات، ولكن هذا الارتفاع لم يعكس تحسّنًا في معدلات التوظيف والأجور، والأسباب الرئيسية في ذلك هي انخفاض جودة التعليم، وعدم التوفيق بين مخرجات التعليم وحاجات السوق، وطبيعة النمو القائم على النفط الذي يبقى بعيدًا عن العمالة المنتجة.

لذلك، يتوجب الاستثمار في هذه "الكتلة البشرية" من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة. وحيث إن "الاستثمار في البشر أهم من الاستثمار في الحجر"، فإنه لا بد من التفكير العميق ووضع استراتيجيات فعالة لتطوير طاقات الشباب وتحويلها إلى قوة إنتاج إيجابية لا تكفي بالانتقاد والرفض، بل تتجاوز كل ذلك لتصبح طاقة إعمار تبني وتنمي المجتمع على جميع الأصعدة، وعلى رأسها الصعيد المعرفي باعتباره أساس نهضة المجتمعات والأمم. فالتعليم هو الشرط الأدنى لاستكمال صفة المواطن الكامل والانتساب معنويًا بصفة فعلية إلى مجموعة عصرية. والنظام التربوي يضمن الحد الأدنى للشباب من ممارسة حقوقهم وواجباتهم وحققهم في المشاركة في الشأن العام للمجتمع.

فمنذ أواخر القرن الماضي تأكد البعد الهيكلية لظاهرة البطالة في المنطقة العربية. وتعتبر بطالة خريجي التعليم العالي ظاهرة جديدة في مجتمعاتنا مقارنة مع البطالة الكلاسيكية، حيث كان التعليم العالي إلى حدود بداية الثمانينيات من القرن العشرين بمثابة المسلك الوحيد للحصول على العمل المستقر واللائق، بل يعتبر التعليم هو الضامن الأساسي لتحقيق ارتفاع أبنائها مهنيًا واجتماعيًا.

من المفارقات التي وقفنا عندها من خلال قراءتنا لمضامين هذه التقارير هي أن مأزق التنمية البشرية في الوطن العربي قد تحول إلى مشكل هيكلية. فبعد أن كانت السياسات التنموية العربية إثر الاستقلال تتحدث عن التوظيف الكامل كهدف استراتيجي، تدور حوله السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعطيه الأولوية، أصبحت هذه السياسات الآن تتجاهل هذا الهدف ولمشكلة البطالة على اختلاف أصنافها على الرغم مما ينجم عنها من مخاطر واضطرابات، اعتقادًا بأن إضفاء المرونة على أسواق العمل وتنقيتها من تدخل الحكومات ونقابات العمال وإطلاق آليات السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، كل ذلك سيؤدي، وعلى نحو تلقائي، إلى القضاء على البطالة. لقد أصبحت البطالة الهيكلية (chomage structure) هي المشكل الأكثر عائقًا في التنمية البشرية بسبب التغيرات الهيكلية التي حدثت في اقتصاديات الدول العربية، فأنج حالة من عدم التوافق بين إمكانيات التوظيف المتاحة ومؤهلات طالبي الشغل وخبراتهم.

ثالثًا- شباب ممكن .. مستقبل مستدام⁽¹³⁾

يعتبر الشباب قوة إيجابية من أجل التغيير التحولي، للاعتبارات التالية:

1- على المستوى الاقتصادي: يشكل استخدام فرص العمل وسبل العيش اللائقة محددات رئيسية في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب؛ وكي تساهم في التنمية المستدامة الشاملة.

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية للمساواة بين الجنسين، 2014-2017.

2- الانخراط في الحياة العامة: مشاركة الشباب في العمليات السياسية والمؤسسات تمكنهم من فهم حقوقهم وتمكنهم من الانخراط في المجتمعات المدنية والخدمة العامة والعمليات السياسية على كافة المستويات. فهم يحتاجون لمعرفة القنوات التي يمكنهم من خلالها ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والمساهمة في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتهم.

يبقى الشباب على هامش الاتجاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في معظم أنحاء العالم، حيث لا تزال العمليات السياسية والمؤسسات الرسمية تتسم بمشاركة محدودة للشباب فيها.

لذلك تدعو هذه الدراسة إلى اعتماد نهج رباعي المسار، من خلال:

1- دعم: من خلال تنمية القدرات.

2- إشراك: من خلال الدعوة والتعميم.

3- تأثير: من خلال قيادة مستنيرة.

4- إدامة من خلال دعم السياسات الوطنية.

من أهم النتائج التي توصل إليها "المركز العربي للشباب" بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان" "استشارة إلكترونية" مع الشباب العربي في شهر أيار/مايو 2008 حول قضايا الشباب أن هذه القضايا جاءت من الأولويات بنسبة 50,1% تليها قضية المشاركة في الحياة المدنية بنسبة 46,8% تليها حقوق الإنسان والحريات، وكما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: القضايا التنموية ذات الأولوية بالتنمية في رأي الشباب العربي

النسبة المئوية	القضايا التنموية
50,1	قضايا الشباب

46,8	مشاركة الشباب المدنية
39,2	حقوق الإنسان
33,7	قضايا الحريات والحكم الصالح
28,2	قضايا المعرفة والمعلومات
27,1	قضايا اقتصادية : الأسواق، التجارة..

المصدر: المرصد العربي للشباب، آراء واتجاهات ومقترحات الشباب للقيمة التنموية، نتائج استبيان رأي الشباب العربي - مايو/أيار - 2008. (بتصرف).

جدول رقم 3: القضايا الشبابية ذات الأولوية حسب رأي الشباب %

النسبة المئوية	القضايا الشبابية
64,7	التشغيل وبطالة الشباب
39,7	تمكين الشباب من فرص التدريب
37,5	التعليم
31,5	مشاركة الشباب
27,7	تدعيم منظمات المجتمع المدني الشبابية
23,8	الشباب والهوية
22,2	الإعلام والتوعية
20,3	هجرة الشباب

المصدر: المرصد العربي للشباب، آراء واتجاهات ومقترحات الشباب للقيمة التنموية، نتائج استشارة مع الشباب العربي - مايو/أيار 2008. (بتصرف)

ما نلاحظه من خلال هذين الجدولين أن قضايا الشباب وخاصة قضية التشغيل والبطالة، ومسألتي المشاركة وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني كانت في صدارة أولويات التنمية العربية حسب آراء الشباب. فاهتمامات الشباب العربي حسب هذا الاستبيان كانت

ذات أبعاد اجتماعية ومدنية ولم تكن ذات أبعاد اقتصادية، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أهمية تمكين الشباب من الناحية الاجتماعية والسياسية وتكوين العنصر البشري لتحقيق التنمية. لقد كانت قضايا البطالة ذات الأولوية المطلقة في سلم قضايا الشباب بنسبة 64,7% تليها قضايا التمكين والمشاركة بـ 39,7%.

ويظل السؤال المطروح هو: إلى أي مدى تتوقف نتائج هذا الاستبيان وهذه الأولويات التي عبر عنها الشباب مع أولويات التنمية التي تعتمدها السياسات العربية في مختلف الوثائق المرجعية للتنمية الإنسانية، سواء كانت على المستوى القطري أو القومي.

النتائج:

ولكي يتمكن الشباب من ممارسة دوره في المجتمع على المستويات المجتمعية لآبد من:

1- وضع خيارات مقنعة في زمن سريع التغير، خيارات في مجال التعليم الذي يوفر إمكانيات للعمل تتسجم وحاجات المجتمع، وتجعل من الشباب عنصراً فاعلاً ومشاركاً في عملية التنمية والبناء وليس عائقاً لها.

2- الشباب في حاجة إلى برامج تنموية مناسبة تستهدف استئصال التخلف والأمية والفقر بمعناه الشمولي ضمن استراتيجية عربية متكاملة.

3- الشباب العربي في حاجة إلى مؤسسات تعبيرية ذات أهداف شبابية ديناميكية لا تشتغل في بيئة من الخوف والتفوق، ولا تعمل لمصلحة جهة معينة، أو تكون تحت رعاية الأجنبي.

4- الشباب في حاجة إلى ثقافة مدنية توفر لهم الحصانة وتمكنهم من تحدي الثقافات الدخيلة، وثقافة العولمة.

5- الشباب بحاجة إلى مواقع يشاركون من خلالها في صناعة القرار السياسي وفي وضع البرامج التعليمية والاقتصادية والثقافية في الدولة.

6- الشباب بحاجة إلى ثقافة وطنية وعربية تحفظ الهوية وتعزز لديهم قيم المواطنة والديمقراطية والتسامح.

الخاتمة

يمكن القول إن السياسة التنموية هي مدخل لتمكين الشباب في جميع جوانب حياتهم. فالاهتمام بطاقتهم ودوافعهم ورؤيتهم هي العوامل الأساسية للتغيير الإيجابي. وتعد هذه الفئة مصدر قوة في المجتمع.

أما قانون المنافسة والخصخصة والتبادل الحر للمنتجات والسلع والخدمات التي باتت تشكل نموذج التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، فإنها تتعارض مع مفهوم "حقوق المواطنة" ومع مفهوم التنمية الإنسانية، لأن قانون النظام الرأسمالي "البحث عن الربح" لا يسمح لأي رأسمالي إلا أن ينسى الكرم والرحمة والوطنية إلا إذا جاءت عرضاً بمناسبة عقد صفقة مربحة. والرأسمالية بطبيعتها تولد عدم الأمان والاستقرار بل هي نزاعة إلى الأزمات⁽¹⁴⁾. وهذا ما حدا ببعضهم إلى القول بأن عصر التنمية قد ولى⁽¹⁵⁾. كما أن السياسات التي تفتقد المضامين الإنسانية والأخلاقية لن تتجح في تلبية مطالب الشباب، وسوف تظل عقيمة وفاشلة وتسقط في أول مطب يعترضها.⁽¹⁶⁾

(14) من الحداثة إلى العولمة، الجزء الثاني، سلسلة عالم المعرفة، العدد 309، نوفمبر 2004، ص169.

(15) Cf. François Partant, La fin du développement. Naissance d'une alternative, Paris, Eds La Découverte, 1982.

(16) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص264.